

بغيره المادلة والمراهين على وجه ما يعتد به في سماع ما يفسد انتهى المتأخر
والعشر قال الغزالي في المستصفى بالاعتقاد فترى سركه في العباد المظنون
حتى لا يكون مملو من متبوعين للهوا مسترسلين استرسالهم اليها بهم غير ان
في ذلك الروح العيون فيهم طام الكلف ويردهم من جانب الحانف التثوير صرح الامام في الزين
والرازي في المحصول بان الاجتهاد يطلو في كل فن فقال المعتمد في الاجماع في كل فن: اجمل
الاجتهاد في ذلك الفن تاوان لم يكونوا من اهل الاجتهاد في غيره فالعبرة في مسائل الكلام
بالمستعمل وفي مسائل الفقه بالمقلدين من الاجتهاد في مسائل الفقه فلا غير المنتم
في الفقه والابا الفقيه في الكلام بل من علمي من الاجتهاد في الزايف دون المناسك
يعتبر في وقته وخلافه في الغزالي في المناسك قال الغزالي في عبد الوهاب
في المحقق يعتد في الاجماع بقول من لم اجتهاد في نوع من العلوم مثل الفقه والشرع
والطب وغير ذلك قال والنكته في ذلك ان كان من اهل الاجتهاد في نوع من العلوم
او الجماعات لم يحجب بحجته في غير ذلك النوع كمن قال المتبرزي في التقيم الاجتهاد
في الفقه بطل المبرج في الواسع في ايامه كان وقد خصصه في العلم ابعد كالجهد
في تعريف الاحكام الفرعية التي هي مجازيا الظنون فلهذا لا يسمى المتأخر في الامور
باجتهاد ولا النظر في غيره من المسائل الاجتهاد اقول لم يقتضها ايضا ببدل الواسع
فيه بل اصل النظر فيه يسمى اجتهادا وان لم يقتضه جهدا انتهى وقد يقال
لامتافاة بين هذا وبين ما ذكره الامام بان مجاز ما ذكره المتبرزي على ما هو
المتعارفين في الفقهها وما هو المراد عن اطلاق لفظ الاجتهاد والمجتهد
وان كان قد يطلق هذا اللفظ على المجتهد في سائر الفنون لا يستعمل الا مقيدا
فاما اذا اطلق فله سبقر الا ان المجتهد في الاحكام الشرعية وعبارة
الغزالي في المستصفى الاجتهاد وعبارة عن بطل المجتهد واستفراغ النوع في
ضوء الافعال

كلا محل الافعال ولا يستعمل الا في محل خردية فيما فيه كلف وحيد
يقال اجتهاد في محل محال او لا يقار اجتهاد في محل خردية لكن
صار اللفظ يعرف العلماء مخصوصا ببدل المجتهد وهم في طلب
العلم باحكام الشريعة قالوا والاجتهاد التام ان يبذل الواسع
في الطلب بحيث يحسن نفسه بالعجز عن من يد الطالب **الطالبي**
والثلاثون **قال الغزالي** في المستصفى ليس من شرط المجتهد
ان يجيب عن كل مسألة وقد سئل مالك عن اربعمائة مسألة
فقال في ستة وثلاثين منها لا ادري وكم توقفت اثنان في
بل الصحابة رضوا به عنهم في المسائل فاذن لا يشترط الا ان
يكون على بصيرة فيما يفتي فيفتي فيما يدري انه يدري في
يخير بين ما لا يدري وبين ما يدري فيتوقف فيما لا يدري
فمن وقف فيما لا يدري ويفتي فيما يدري **الثانية والاربعون**
هل الاجتهاد من خواص الشرايين اظهر في ذلك الملايكة
ومؤمن ومؤمن الخ لم ارض من تعرض لذلك والذي
يقرب على النظر مشاركة مؤمنين للذين لا شرع في ذلك
اما الملايكة فينبغي ان يفرع القول فيهم على مسألة
الاجتهاد للافتيا وفي ذلك حصوة النبي صلى الله عليه وسلم فانهم
قادرون على وصول الاحكام اليهم بالوحي وفي المحصول
اجتج من منع وقوع الاجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم بامور
منها لو جاز له الاجتهاد لجاز لغيره ذلك وحينئذ لا يكون
ان هذا الشرع الذي جاز به الى محمد صلى الله عليه وسلم من نص الله